كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : أ.د. احمد راشد

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق الحديث

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modern History of Iraq

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية: الأسر الحاكمة في العراق

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية : The ruling families in Iraq

الأسر الحاكمة في العراق :

امتد حكم المماليك، المباشر الى ولاية شهرزور وولاية البصرة ومنطقة ماردين، فضلا عن بغداد نفسها، وبذلك فقد كانت سلطتهم تشمل معظم انحاء العراق الحالي، وجزءا من الجزيرة .كما انهم مارسوا اشرافا غير مباشر على مناطق اخرى، اهمها أمارة بهدينان التي يشمل حكمها العمادية وزاخو وعقرة، وكانت هذه الأمارة تحكمها أسرة عباسية و ا رثية تنتمي نسباً الى أحد احفاد الخليفة المستعصم العباسي، يدعي(بهاء الدين)فنسبت اليه، وعرفت بالبهدينائية .وبعد أن كان الاشراف على شؤون الامارة يأتي مباشرة من الدولة العثمانية المركزية، تولى ولاة بغداد هذه المهمة منذ مفتتح القرن الثامن عشر، فأصبحت ولاية بغداد هي المسؤولة عن اقرار تولي امراء هذه الأسرة الحكم، وشبيه بهذا الوضع ما كانت عليه الامارة البابانية في مناطق كوي وحرير وقلاجولان، فقد تولى ولاة المماليك مهمة الاشراف على شؤون هذه الأمارة الو ا رثية، وتدخلوا في تعيين أمرائها وعزلهم .

أما ولاية الموصل فقد ظلت تحتفظ بحكم خاص يتولاه ولاة ينتمون إلى الأسرة الجليلية العربية منذ أن تولى اول ولاتهم اسماعيل باشا الجليلي الحكم سنة ١١٣٩ هـ /١٧٢٩ م .ولقد ادى نجاح الوالي الشجاع الحاج حسين باشا الجليلي في الدفاع عن المدينة والاستبسال في المقاومة ضد الحصار الذي فرضه نادر شاه عليها سنة ١١٥٦ هـ /١٧٤٣ م الى تعزيز مكانة هذه الأسرة وزيادة شعبيتها، بل وارتفاع شأنها لدى الدولة المركزية نفسها، فعهدت الى الحاج حسين باشا الجليلي ولايات مهمة عديدة، كانت تعاني من ضغط ايراني توسعي، او من اضطرابات داخلية، هي البصرة، ثم ادنه في جنوب الأناضول، ثم قارص في شرقيه، وكوتاهية في غربيه وسيواس ثم حلب وكان ابنه محمد أمين باشا الجليلي أحد أبرز القادة العسكريين الذين تولوا أمر الدفاع عن المدن العثمانية أمام الروس في اوربا الشرقية سنة ١١٨٣هـ /١٧٦٩م، وتولى عبدالفتاح باشا الجليلي دوراً مهما في الساحل السوري، حين شارك في التصدي لقوات علي بك الكبير سنة ١١٨٥هـ ١٧٧١ /م، وتولى ولاية ط ا ربلس اضافة إلى ولاية الموصل .

وكان حكم محمد باشا الجليلي الطويل ١٢٠٤ – ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦ – ١٧٨٩ م يتميز بالاستقرار

السياسي وبتحسن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اشاد به عدد من الرحالة مروا بالمنطقة آنذاك ، فذكر اوليفييه الذي مر بالموصل سنة ١٧٩٤ انه سمع تجار المدينة وسكانها يثنون مراراً على الباشا، ويحمدون له حسن ادارته، والشرطة التي شكلها في كل انحاء ولايته، كما وجدهم معجبين بنزاهته، ونزاهة موظفيه، وراضين كل الرضا عن الهدوء الشامل والعناية بحماية التجارة، وتوفير المواد الغذائية .وكان حرس هذا الوالي على ما بذكره – اوليفييه يهتم(بالمحافظة على النظام وحماية الضعفاء وضبط ذوي النفوذ اكثر من اظهار فخفخة لا تحتاج اليها .)

وبهذا أصبحت الموصل محطاً للتجار ومركز للنشاط التجاري، واتسعت الصناعات، وتضاعفت المحصولات الزراعية، وازداد عدد السكان كثيراً، ورأى الشعب الرفاه فذاق فوائد الحياة الخالية من التحريض والاضطراب، أما الباشا فكان قويا في مركزه ومعضداً بحب الشعب.

وكانت(فرامين)تولية الجليلين في الحكم تصدر من الدولة العثمانية المركزية، الا ان أثر وساطة ولاة المماليك في اختيار المرشحين ازداد تتدريجياً وبخاصة في عهد والي بغداد الشهير داود باشا ١٢٣٢– ١٢٤٧هـ/ ١٨١٧– ١٨٣١ م) ورغم احتدام حدة التنافس الاوربي على التغلغل في شؤون الولايات العراقية، الا ان الولاة الجليليين وقفوا في وجه أية محاولة من هذا النوع، قلم تنشأ في الموصل، في عهدهم، أية قنصليات اجنبية في الوقت الذي أنشئت فيه قنصليات في بغداد والبصرة منذ فت ا رت مبكرة، ولم يأبهوا لمحا ولات المقيم البريطاني في بغداد لاثارة النفرة بينهم وبين والي بغداد بهدف تحقيق مزيد من التغلغل مؤكدين في ذلك أن قدرة العراقيين على تجاوز الخلافات الجانبية عند احتدام الخطر المهدد لوحدة التراب العراقي نفسه.

الانتفاضات القبلية :

ترتبط هذه الظاهرة بواقع القوى العشائرية التي كانت تمثل مركز ثقل كبير في المجتمع العراقي .وهي على امتداد الحقبة العثمانية شكلت تهديدا كبيراً للسلطة بحكم رفضها قبول الخضوع لها، والواقع أن ثورتها وان درجت العديد من المصادر على وصفها بالتمرد والعصيان، فانه يمكن اعتبارها الارهاصات للمحاولات التي استهدفت التخلص من السيطرة العثمانية. ولاشك فان السياسة العثمانية القائمة على فرض الضرائب ونهب الأموال باستمرار في وقت ظلت فيه الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية السيئة سمة عامة عادت الى مقاومة شديدة سيما وان السلطة كانت تلجأ في الاعم الاغلب الى استخدام القوة المسلحة لإكراه العشائر على الخضوع لها.

شهد عهد المماليك عددا من الانتفاضات العشائرية التي تميزت باتساعها وعمق تأثيرها ونتائجها . ولعل من أبرزها الثورة التي امتدت من الفرات الاوسط الى البصرة في عهد الوالي سليمان باشا الكبير حيث اندلعت في ١٢٠٢ هـ /١٧٨٧ م انتفاضة عربية عشائرية كبيرة تزعمها سليمان الشاوي من رؤساء العبيد وثويني العبدالله شيخ مشايخ المنتفق وحمد الحمود شيخ الخزاعل، واستهدفت القضاء على حكم المماليك وقد تمكن الثوار من فرض سيطرتهم على البصرة في السنة نفسها وتولى حكمها الشيخ ثويني العبد الله وهرب متسلمها المملوكي ابراهيم بك إلى مسقط، وظلت البصرة تحت حكم الشيوخ العرب بضعة أشهر (٦مايس – ٢٠ تشرين الأول)، ولم تخرج عن هذا الحكم الا بعد ان حشد المماليك قوات كبيرة لمواجهتها، ودارت معركة رهيبة في مكان يسمى(ام الحنطة)قرب البصرة انتهت بعودة الهيمنة المملوكية، وتقدم الرحالة البريطاني توماس هاول Thomas Howel وصفا لهذه المعركة، وكان قد أمضى في البصرة فترة ما بين ٢٣ شباط الى أول آذار ١٧٨٨ ، وفحص آثار معركة ٢٥ تشرين الاول وكتب عنها قائلا(:آنها لا بد كانت مذبحة رهيبة، فالميدان كله مغطى بعظام الرجال والخيول) .

والى جانب هذه الانتفاضات فان العديد من العشائر حاولت التأثير على بعض الولاة عن طريق اسناد هذا الوالي أو ذاك مما أتاح لهم دوراً في تحديد اتجاهات السلطة .وليس أدل على ذلك من الدور الذي مارسته عشائر المنتفق بقيادة الشيخ حمود الثامر في ايصال الملوك سعيد بك بن سليمان باشا الكبير الى السلطة سنة ١٢٣١ هـ/ ١٨١٦ م، والدفاع عنه ضد خصومه السياسيين حتى اصبحت سياسة هذا الوالي تخطط من قبلها.

التدخل الإيراني :

اما ظاهرة التدخل الإيراني التي لا ينفرد بها كما هو معروف عهد المماليك فحسب، فانها تمثلت بالتدخل في شؤون العراق الداخلية من جهة واستخدام القوة المسلحة من جهة اخرى .فقد دأبت ايران على خلق حالة من الفوضى والاضطراب في ولاية شهرزور المحاذية لها، وذلك عن طريق التدخل في شؤون الامارات الكردية، وتشجيع حركات التمرد، حتى أصبحت هذه المنطقة مسرحا للقوات

الايرانية التي كانت توغل لإسناد هذا الامير أو ذاك .وكثيراً ما كانت تحاول ان تكون طرفا في تعيين الحكام لهذه الامارات وتغري البعض باللجوء اليها لتدعمه بعد ذلك بالقوة المسلحة، وقد حفل عصر المماليك بأمثلة عديدة من هذا القبيل .ولعل من أبرزها ما حدث سنة ١٢٢٠ هـ /١٨٠٥ م حين اغرت ايران الأمير عبدالرحمن الباباني الذي كان يتولى حكم مقاطعات بابان وكوى وحرير بالتمرد على حكومة بغداد ثم اخذت تتوسط له حين شددت قوات بغداد الخناق عليه واضطر إلى الفرار نحو الاراضي الايرانية، حيث خصصت له ولأتباعه مقراً في(سقز)بالقرب من كرمنشاه، ووصل الأمر أن أرسل الشاه فتح علي القاجاري مبعوثا الى والي بغداد لطلب العفو عن عبد الرحمن الباباني واعادته إلى منصبه .ولما رفضت الوساطة الايرانية، اتخذت ايران موقفا سياسيا مضللا ، فقد تظاهرت امام مبعوث والي بغداد بحرصها على الحفاظ على العلاقات بين البلدين، وفي الوقت نفسه أتفقت سراً مع عبدالرحمن الباباني على احتلال المنطقة الكردية، ووضعت تحت تصرفه عددا القادة ومبلغا يقدر بخمسين الف تومان، فتقدم عبدالرحمن الباباني نحو السليمانية على رأس قوة كبيرة، وبغية تسهيل عملية تقدمه، عملت ايران على فتح جبهة باتجاه خانقين، وتقدمت قوات ايرانية كبيرة جدا يتولى قيادتها احد ابناء الشاه وهو محمد علي ميرزا حاكم كرمنشاه حتى وصلت القوات الى مدينة السعدية، واخذت تغير على القرى المجاورة لها وتنهب سكانها، وازاء هذا الموقف الخطير ولضمان انسحاب القوات الايرانية، اضطر والي بغداد الى الموافقة على تعيين عبدالرحمن الباباني متصرفا للسليمانية.

وبسبب موقف ايران هذا ظلت المنطقة الكردية مضطربة، فيما حاول ولاة بغداد اعادة الأمن والاستقرار اليها، واستخدموا القوة المسلحة لكبح جماح عبدالرحمن الباباني الذي استمر في سياسة التمرد ذاتها . ففي سنة ١٢٢٧ هـ/ ١٨١٢ م أصدر والي بغداد عبدالله باشا اوامره بفرض سلطة الحكومة على المنطقة، فهرب عبدالرحمن الباباني الى ايران، ونال العون منها بتدخل القوات الايرانية لمصلحته ثانية.

والواقع أن الأمراء البابانيين بسبب ضعف الدولة العثمانية كانوا في أغلب الأحيان يجدون أنفسهم عاجزين عن مواجهة السياسة الايرانية العدوانية التي عملت على اصطناع الأعوان من بين بعض الطامعين في حكم الامارة البابانية للتهديد بتطويح الأمير الباباني الشرعي .ولعل شكوى محمود

الباباني الذي تولى حكم الامارة البابانية بعد وفاة ابيه عبد الرحمن الباباني من تدخلات ايران في امارته وما ترتب عنها من خراب وتدمير دليل على ما ذهبنا اليه.

ولم تقتصر السياسة الايرانية على الابعاد المحدودة المذكورة وانما اتخذت صورة أوسع لاسيما في عهد كريم خان الزند الذي غزا البصرة سنة ١١٨٩ هـ/ ١٧٧٥م وتمكن من احتلالها بعد حصار دام اكثر من عام ٧ نيسان ١٧٧٥– ١٥نيسان ١٧٧٦ وذلك ضمن سياسة توسعية تستهدف منطقة الخليج العربي باسرها وكان كريم خان الزند قد طلب من قائده بعد احتلال البصرة مخططا للبلاد الممتدة من هذه المدينة باتجاه مسقط وبذلك فانه اراد أن يتخذ من البصرة قاعدة لفتوحات اخرى في المنطقة. وقد واجه الاحتلال الايراني مقاومة عنيفة من قبل اهالي البصرة والعشائر العربية وانتهى على أثر هزيمة حلت بالقوات الإيرانية على يد عشائر المنتفق سنة ١١٩٣ هـ/ ١٧٧٩ م.